

النخبة والمجتمع في ليبيا وإشكالية بناء الدولة بعد 2011

Elite and society in Libya and the problematic of state building after 2011



رشيد علوش¹

جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تاريخ الإرسال: 2020/04/15 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

يتناول هذا المقال علاقة النخبة بالمجتمع في ليبيا عبر مراحل تكوين الدولة في ليبيا، وصولاً لفترة ما بعد 2011، أين شهدت النخب الليبية بمختلف أنواعها تحديات لإعادة تفعيل العملية السياسية المرتبطة بعملية إعادة بناء الدولة في ليبيا، بناء على المتغيرات التي أفرزها الصراع المسلح الداخلي بداية من 2011. والمرتبطة بحالة الاستقطاب الحاد بين النخب القديمة والجديدة التي كرسها قانون العزل السياسي، الأمر الذي أدى لعودة تلقائية للمجتمع الليبي بنخبه للانتماءات الأولية ما تحت الدولة (القبلية، الجهوية، الاثنية)، نتيجة لغياب سلطة الدولة التي سيطرت عليها المجموعات المسلحة بمختلف أصنافها، والمرتبطين بنخب تجد تمثلاتها في المجتمع الليبي. وكنتيجة لهذه الإشكاليات فشلت عملية إعادة بناء الدولة في ليبيا بعد 2011، وارتبطت بتفكك البنى الناعمة والموجهة لعلاقة الدولة بالمجتمع.

الكلمات المفتاحية: النخبة ، المجتمع ، ليبيا ، بناء الدولة.

Abstract:

This article examines the relationship between the elite and society in Libya through the stages of state formation in Libya, until the post-2011 period, where the Libyan elites of various kinds witnessed challenges to reactivate the political process related to the process of rebuilding the state in Libya, based on the variables brought about by the internal armed conflict. Beginning in 2011. It's linked to the state of acute polarization between the old and new elites enshrined in the Law of Political Isolation, which led to the automatic return of the Libyan society with its elites to the initial affiliations under the state (tribal, regional, and ethnic), as a result of the absence of state power that was dominated by pain Armed groups of various brands, who associated with elites are found under the Libyan society . As a result of these problems, the process of rebuilding the state in Libya failed after 2011, and was linked to the disintegration of the organized and directed structures of the state's relationship with society.

Key words: elite, society, Libya, state building.

¹ رشيد علوش ، جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، rachidallouche@hotmail.fr

مقدمة

عانت النخبة الليبية بعد 2011 العديد من الإشكاليات السياسية التي ارتبطت بتأزم عملية بناء الدولة، سواء من ناحية غياب الثقة بين النخبة و المجتمع أو بين النخب السياسية فيما بينها، وهذا نتيجة لافتقارها للوحدة في العمل السياسي أو نتيجة لتعدد مشاربها العقائدية و الهوياتية، و الأهم من ذلك غياب القيادة الكاريزماتية التي يمكن لها ضبط تفاعلات و إيقاع عمل هذه النخب المشتتة. و لكن أيضا نتيجة للنفعية السياسية التي ارتبطت بالنخبة الليبية بعد مرحلة سقوط النظام السياسي و انهيار الدولة، و التي ساهمت مجتمعة في عدم توظيف لحظة الانتصار السياسي بنجاح في تغيير و التأسيس لمنظومة قيم سياسية واجتماعية و ثقافية ناضجة للدولة الجديدة المرجو بنائها .

فبدلا من العمل على التوافق في إطار العملية السياسية بين مختلف القوى الفاعلة تجلت بدلا منها شهوة السلطة و الرغبة في الحصول مقابل سياسي نظير مشاركة العديد من المناطق و القوى المعارضة بالعمليات العسكرية ضد السلطة، و من جهة أخرى الرغبة الأصيلة بتغليب منطق الثأر و الغلبة من الماضي ورموزه، و التي تجسدت في قانون العزل السياسي، و التهجير القبلي الشامل، الأمر الذي كرس منطق الانقسام و التشردم بدل التوافق و المصالحة الوطنية و التي كانت للنخبة الليبية دورا سلبيا في تكريسه بسبب فشلها في قيادة أو التوافق على الهدف الاستراتيجي المتمثل في بناء الدولة الليبية الجديدة..

و بناء على ما سبق و لمعالجة الموضوع تم طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل إشكالية بناء الدولة المرتبطة بالنخبة و المجتمع في ليبيا بعد 2011 ؟ و بالتالي فإن الفرضية المطروحة في هذه الدراسة تنطلق من متغير النخبة وعلاقته بالمجتمع في ليبيا بعد 2011، والتي قد تكون عاملا يمكن الارتكاز عليه في عملية إعادة بناء الدولة، و لكن أيضا من ناحية مساهمته في استمرار مسار فشل الدولة

و للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة لثلاثة مبحث أساسية:

- 1 - طبيعة و بنية النخبة السياسية و الاجتماعية في ليبيا
- 2 - الإشكاليات المرتبطة بفشل النخبة في عملية بناء الدولة في ليبيا
- 3 - تحديات عملية بناء الدولة المرتبطة بالنخبة الليبية بعد 2011

2- طبيعة و بنية النخبة السياسية و الاجتماعية في ليبيا

نأمل من خلال هذه النقطة فهم طبيعة تكوين النخبة في ليبيا و بنيتها الهيكلية، من خلال الإجابة على سؤال مركزي و هو هل كانت النخبة الليبية مشاركة فعلا في السلطة، و هذا بتحليل مختلف الآليات التي انتهجها النظام السياسي في ليبيا بعد 1969، لإدماج النخبة التي تكونت إبان فترة النظام الملكي، و من جهة أخرى هل كانت هذه النخبة مشاركة جزئيا أو كليا في الأزمة المجتمعية التي شهدتها المجتمع الليبي لما يربو عن نصف قرن و استمرت آثارها لما بعد 2011. إن طرح هذه الأسئلة المحورية في البداية الغاية منها بالدرجة الأولى، هو فهم استراتيجيات السلطة و آلياتها في مجال الانتشار و إعادة إنتاج ذاتها و سيطرة القوى السياسية و الثقافية في ليبيا بعد 1969، و امتلاك برامجها و إعادة صياغتها وفق برامج و مضامين جديدة أخذت طابع الجماهير.

2-1- تعريف النخبة:

و بناء على ما سبق فيمكن تعريف النخبة الذي اتسم بنوع من التشابك من ناحية تناقض التعريفات الصادرة عن حقول ثقافية متباينة تماما و عن مرجعيات معرفية مختلفة :

فالمعنى الأول الذي يتجلى بوضوح هو أن النخبة هي نقيض العامة و العموم و الشعب أيضا، و هي أيضا نقيض الجماهير غير الممتازة و غير المتجانسة و غير المتعلمة، و لذلك فالقيادات و الزعامات و حتى النخب حسب المؤرخ الفرنسي ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville " هي القدرة على ضمان الحريات في مواجهة المساواة المطلقة التي تطالب بها الجماهير أي العامة من الشعب "1.

أما التعريف الثاني فينتقل من أن " النخبة هي أقلية عددية تتمتع بقدرات وكفاءات فكرية موروثة من العائلة والبيئة، أو هي مكتسبة تؤهلها لممارسة الحكم والوصول إلى أعلى المراكز القيادية والتسييرية وتستند هذه القراءة إلى عدم وجود مساواة فعلية في الوصول إلى مواقع القيادة"².

في حين يذهب التعريف الثالث والذي وضعه الاقتصادي الفرنسي وعالم الاجتماع Frédéric le Play حين اعتبر النخبة مجموعة مختارة ومجردة من حمل النوازع المصلحية والأنانية الضيقة والمتفرغة لتحقيق الصالح العام وتعميم الخير على الجميع"³.

إن المتأمل في الخطاب السياسي الليبي بدءاً من سنة 1972 يلاحظ رفضاً لمفهوم النخبة وتركيزاً على مصطلح الجماهير أحياناً على مفردة الشعب، وبناءً عليه ورغم الصعوبة النظرية والمفاهيمية لتوظيف واستعمال مفهوم النخبة في السياق الليبي فيمكن استعمال المفهوم لتدليل على عدد من المستويات: الفئة التي تتوفر على كفاءات سياسية وأيديولوجية واجتماعية وعلمية للتسيير والقادرة على التأثير في مجريات الأمور العامة للمجتمع.

الفئة المحدودة عددياً التي تمارس الحكم باسم الأغلبية حتى وإن كانت ثورية الهوية⁴. الفئة التي تخطط وتبني البرامج وتطور المشاريع وتشرف على تنفيذها أي الفئة التي تشتغل بالتشريع أو التنفيذ اعتماداً على قدرات خاصة موروثة أسرياً أو اجتماعياً أو مكتسبة حقيقة أو متوهمة، أي هي نخبة النفوذ على حد تعبير C.Right Mills.

ونظراً لصعوبة توظيف مفهوم النخبة بكل أبعادها ومستوياتها على الحالة الليبية، فسيتم تناول بإيجاز تعريف المثقف " الذي هو ليس مجرد متعلم، وإنما حامل لمضامين وأطروحات ثقافية وسياسية وفكرية، إنه منتج المعرفة والتصورات والمنظومات السياسية والثقافية، وهو أيضاً صاحب الخبرة المعرفية والتقنية المتخصصة والدراية الدقيقة والتمكن من القضايا العامة، ولذلك يرمز المثقف إلى أنماط ثلاثة⁵:

فإنما أن يكون منتجاً للمعرفة وانيااً للتصورات ومطوراً لحقول الفكر المختلفة . وإما أن يكون مثقفاً سياسياً يحمل أطروحات أيديولوجية وداعية إلى أفكار سياسية جديدة. وقد يكون أيضاً تكنوقراطياً مزوداً بخبرة فنية محددة ودراية تكنولوجية معينة وإلمام دقيق بقطاع من القطاعات العديدة.

وبناءً على ما سبق فإن هذه هي الدوائر الثلاثة التي يمكن اعتمادها عند تعريف النخبة الحكومية في ليبيا، أي عينة المثقفين المشاركين في السلطة (التكنوقراط، الأيديولوجيون، العسكر)، حيث تمت الاستعانة بهم وبشكل محدود جداً في الفترة ما بين 1969 إلى 1999، علماً أن العديد من النخب الذين تمت الاستعانة بهم من قبل نظام امعمر القذافي قد تلقوا تكوينهم في المرحلة الملكية (1952- 1969)، ومثل هذه النخبة المصغرة متعددة في هويتها الأيديولوجية وفي مشاربها السياسية وأصولها الطبقية والاجتماعية والجغرافية، خاصة الفئة التي عرفت بمعارضتها للنظام الملكي.

2-2- مراحل توظيف النخب السياسية الليبية في السلطة:

المرحلة الأولى: مرحلة الاستعانة بالمثقف المناضل: وتم هذا أثناء التغيير السياسي في الأول من سبتمبر 1969 حيث تعمدت المجموعة الحاكمة من خلال مجلس قيادة الثورة الاستعانة بخبرات عينة محدودة من النخب، شريطة أن تكون عارضت النظام الملكي السنوسي، حرصاً منها على اكتساب شرعية الانتماء إلى هذا التاريخ النضالي، وعلى الاستفادة من هذه الخبرات، إلا أن هذه الاستعانة لم تدم طويلاً ولهذا انتهت حالة التعايش السلمي بين مجلس قيادة الثورة والحكومة المشكلة إبان الفاتح من سبتمبر 1969، وهو الأمر الذي أدى لإحداث القطيعة مع النخب المؤهلة للمشاركة في السلطة، وبداية مرحلة تركيز السلطة الفعلية في أيدي أعضاء مجلس قيادة الثورة من العسكريين، حيث كانت نقطة بداية القطيعة الشاملة مع النخبة الليبية وبداية توظيف المعطى القبلي في مؤسسات الحكم.

المرحلة الثانية: مرحلة الاستعانة بالتكنوقراط: بدأت هذه المرحلة مع مطلع سنة 1970، حيث تم الاستعانة بالمدنيين من ذوي النضال التاريخي، وشهدت هذه المرحلة اتجاها تصاعديا في توظيف المثقفين التكنوقراط وهذا لقلّة خبرة أعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة، والحاجة المتزايدة إلى الخبرة الدقيقة والمعارف القطاعية المتينة، بحكم الحاجة إلى البناء والتنمية في كل المستويات والتي وعد بها مجلس قيادة الثورة الشعب الليبي بعد الفاتح من سبتمبر 1969. المرحلة الثالثة: مرحلة التعايش بين التكنوقراط والأيديولوجيون: لقد مثل قيام سلطة الشعب وإعلان النظام الجديد المسمى بالديمقراطية الشعبية المباشرة في 2 مارس 1977 بمثابة إلغاء لنظام الحكم التقليدي ممثلا في النظام الجمهوري واستبداله بنموذج شعبي جديد، يقوم على " تعايش " استثنائي بين التكنوقراط الذين شهد حضورهم ازديادا وبين الأيديولوجيين الذين تم إعدادهم غالبا بعد 1969، وتم اختيارهم من خريجي الجامعات الليبية، ومن أطر التكوين الأيديولوجي الثوري مع تقليص مشاركة مناضلي المرحلة الملكية. في حين تولى العسكر مراكز مثل الإشراف على الهياكل الأمنية والاستخباراتية وتأطير حركة اللجان الثورية، خاصة أن عددهم تقلص من 12 إلى 5 أعضاء سنة 1977 بحكم اختلاف التصورات وتباين الاتجاهات، ومن ثمة فإن هذا التعايش سيكون مؤثرا في أسلوب عملهم وارتفاع نسق الحاجة للتنمية، بل ستحول إلى نوع من الهيمنة المستساغة، وهي هيمنة العسكريين على فئتي الأيديولوجيين والتكنوقراط في الآن نفسه.

لقد كانت مشكلة الحكم وأدواته حاضرة لدى القذافي حضورا قويا، ومع أواخر سنة 1972 بدأت مرحلة التأمل والتفكير وصولا إلى صياغة النموذج النظري الذي اعتبر الحل النهائي لمشاكل البشرية، فمنذ سنة 1974 تم التفرغ للعمل الأيديولوجي وإعداد الكتاب الأخضر بأجزائه الثلاثة وتكوين " النخبة الجديدة " من المثقفين الأيديولوجيين التي ستبدأ مشاركتهم في السلطة سنة 1977 على إثر إعلان قيام سلطة الشعب والتي ارتبطت معها مجموعة من الخصائص البنوية ميزت النخبة الليبية⁶:

لقد حافظت السلطة السياسية على بعض خصائص الحكومات التقليدية مثل الاعتماد على ثنائية التكنوقراط و الأيديولوجيون.

رغم هويتها الثورية فإن الاستعانة بالأيديولوجيين كانت محدودة و ظرفية، الأمر الذي يعكس هشاشة العلاقة بالسلطة السياسية وعدم اقتناعها بكفاءاتهم.

وجود جدلية تميز المشهد السياسي الليبي تتمثل في منطق ظاهر وآخر مستتر، فالمنطق المتحكم في طبيعة النخبة الحاكمة يختلف تماما عما هو ظاهر، ذلك ان النخبة السائدة هي نخبة التكنوقراط عكس ما هو متوقع.

إن سوسيولوجية التسيير السياسي تقترب كثيرا من الأساليب التقليدية رغم إلغاء الحكومة في شكلها المتعارف منذ سنة 1977 والزعم ببناء شكل جديد من الحكم والتسيير.

و لكن السؤال البارز هو كيف يمكن إعداد نخبة جديدة، إذا كانت هياكل السلطة و مؤسساتها غير مستقرة والتوجهات الأيديولوجية و السياسية مشخصة و المجتمع في حالة من الترحال السياسي والمؤسساتي الدائم، وهو الأمر الذي أفرغ المؤسسات من محتواها، وتجلت معها مظاهر تجسدت في أزمة نخبة مصحوبة بأزمة مجتمع كرس و أنتجت بدورها أزمة حكم، و الذي يعد سببا و نتيجة لما شهدته الدولة في ليبيا بعد 2011.

3- الإشكاليات المرتبطة بفشل النخبة في عملية بناء الدولة في ليبيا :

رغم وجود بعض السمات الايجابية للنخبة الليبية في العمل على بناء دولة ليبية جديدة، إلا أن دورها السلبي كان أكبر، وهذا نظرا للإشكاليات التي ترافقت مع التدخل العسكري في 2011، حينما حلت مجموعة من النخب ذات التوجهات والمصالح الفئوية التي أسست لمجموعة من الإشكاليات المرتبطة بالنخب الليبية بعد 2011 و من أهمها :

1 - انقسام و تشتت النخب السياسية الليبية : حيث يعكس الوضع الذي وصلت إليه الدولة في ليبيا حالة الأزمة المزمنة التي تعانيها النخب السياسية الليبية بمختلف أصنافها، وانتماءاتها، ولهذا برز من خلال تنامي حدة الخلافات و الانقسامات التي اتسمت بحالة مزمنة، مما أدى لتنامي نزعة التخويف، والإقصاء بين النخب السياسية الليبية، كما تعاني النخبة السياسية الليبية أيضا من معضلات مزمنة تجسدت في ضعف العمل السياسي الديمقراطي، و المبادئ

الديمقراطية النازمة للفعل السياسي، ناهيك عن تفشي معضلة الإقصاء السياسي التي تجسدت في قانون العزل السياسي، الأمر الذي ترتب عنه غياب أو استحالة لغة الحوار والتوافق وهذا نظرا لحدة الاستقطاب المجتمعي الذي جسده النخب السياسية في المؤسسات التي شكلت بعد 2011 (المجلس الوطني الانتقالي، المؤتمر الوطني العام، مجلس النواب، المجلس الرئاسي، مجلس الدولة)⁷.

إن جل الأزمات السالفة الذكر والتي ارتبطت بالنخبة السياسية الليبية بعد 2011، ليست وليدة لفترة ما بعد انهيار النظام الليبي السابق، بل هي مجموعة تراكمات تجسدت إبان فترة النظام السابق، وزادت حدتها بعد تولي هذه النخب السياسية الجديدة مقاليد إدارة شؤون الدولة الليبية المنهارة، حيث أظهرت عجزا واضحا في وضع وتنفيذ استراتيجيات و خطط فعالة، ليس لحل المشكلات المجتمعية من جذورها باعتبار هذه المطلب صعب التجسيد على أرض الواقع، ولكن على الأقل لوقف حالة الانقسام والتشردم، ووضع اللبنات الأساسية لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في بناء دولة ليبية تستجيب للتوقعات الاجتماعية في أبسط صورها على الأقل.

2 - غياب أو انعدام الثقة بين النخب السياسية الليبية: لقد اتسمت غالبا علاقة النخب السياسية الليبية بأنها تمر بأزمة عدم الثقة فيما بينها، وأصبح المجتمع الليبي ينظر إليها بعين الريبة تجسيدا لأطروحة هوبز "بأنها حرب الكل ضد الكل"⁸.

كما تعمقت أزمة الثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية داخل المؤسسات المستحدثة بعد 2011، الأمر الذي أدى لتبلور طبقة سياسية منفصلة عن بنية المجتمع، حيث باتت النخبة السياسية تتحرك وفق مصالحها الضيقة الفئوية منها والقبيلة، على حساب المجتمع الليبي، وهو الأمر الذي أسهم في خلق فجوة بين السلطة السياسية ممثلة بنخبها وأفراد المجتمع، أدى بالضرورة لاستمرار تعطل العملية السياسية وفقدان الثقة بين المجتمع الليبي ونخبها، حيث تنامي شعور الخيبة والإحباط في أوساط الشعب الليبي بشأن قدرة هذه النخب على حل المشكلات المستعجلة فيما فضلت نخب أخرى الانكفاء على نفسها رافضة المشاركة في العملية السياسية سواء عن قناعة أو لأسباب موضوعية تجد تمثلاتها في مخلفات إسقاط النظام السياسي الليبي بعد 2011.

3 - إشكالية غياب الرؤية السياسية الموحدة على بناء الدولة : إن العديد من النخب السياسية الليبية التي تبلورت بعد 2011 افتقدت للرؤية السياسية الهادفة والفاعلة، وهذا بسبب العديد من العوامل الذاتية التي تتعلق ببنية النخب وسلوكياتها وموقعها داخل النظام السياسي، إلى جانب عوامل موضوعية تتعلق بمنظومة الانتقال الديمقراطي المتعثرة، والمتأثرة بالتجربة القصيرة المثقلة بتركة النظام السابق التي استمرت لعقود⁹.

كل هذه التناقضات خلقت صراعات بين النخب السياسية الوليدة حول شرعية من يمثل الليبيين وانعكس هذا الاستقطاب على غياب الأهداف المشتركة والتي ترتب عليها فقدان الدولة بمؤسساتها المستحدثة بعد 2011 لسلطة الإكراه التي توزعت بين العديد من القوى الفاعلة غير الرسمية، والتي كانت عاملا أساسيا في استمرار دوامة العنف في أوساط المجتمع الليبي على مختلف مستوياته.

4 - تدبذب الروح الوطنية لدى النخب السياسية الليبية: بالنظر لعملية الاستقطاب الحادة التي ميزت العملية السياسية في ليبيا بعد 2011، فقدت ظهرت جليا أن بعض النخب السياسية تفتقر لروح العمل الجماعي من أجل ليبيا، وهذا عند النظر لممارساتها على مستوى المؤسسات السياسية المستحدثة، وإنما عملت وفقا لما يرضي مكوناتها المجتمعية وبالتالي فإن النخب أصبحت تدافع عن مصالح قبائلها، ومناطقها وهو بطبيعة الحال ما يتعارض مع المصلحة الوطنية والهدف الاستراتيجي المتمثل في العمل على بناء الدولة ناهيك عن ارتباط بعض النخب السياسية بأطراف خارجية، وتحاول الإستقواء بالخارج في تغليب كفة صراعاتها الداخلي، الأمر الذي عقد من العملية السياسية وزادت من حدة الإشكاليات التي واجهت الدولة في ليبيا بعد 2011، ومؤدية لتنامي حدة التصدعات داخل المجتمع الليبي القبلي بامتياز، على الرغم من إمكانية التأسيس على المعطى القبلي كعامل بناء نظرا للحظوة التي يتمتع بها رموز وشيوخ القبائل الليبية داخل المجتمع¹⁰.

5 - النخبة الليبية وإشكالية الميليشيات المسلحة : هناك العديد من المؤشرات الدالة التي برزت بعد 2011، عن قيام العديد من النخب السياسية الليبية بتشكيل مجموعات مسلحة تابعة لها أو تأييد قوى عسكرية قائمة، وهو الأمر الذي أدى لتزايد النشوء المتزايد والعشوائي للتشكيلات والمجموعات المسلحة ذات الأغراض والأهداف المختلفة، والتي تتعارض مع مختلف البرامج والمشاريع المطروحة لإعادة الإدماج والتسريح، في سبيل تأسيس جيش ليبي جديد وقوات أمنية على أسس وطنية قائمة أساساً على استيعاب مختلف التشكيلات المسلحة والتي شاركت في عملية إسقاط النظام السابق، والرافضة لتسليم سلاحها قبل قيام مؤسسات قادرة على توفير الأمن، وهو الأمر الذي طرح العديد من الإشكاليات المعقدة من ناحية التعاطي مع هذه الميليشيات المسلحة، والتي تجد فيها العديد من النخب السياسية كوسيلة ضغط على المؤسسات الوليدة في حالة ما إذا لم يرضى بأي سياسة متبناة، أو لتغليب مصالحها التي تتعارض مع المصالح الوطنية في أسس عباراتها¹¹.

4- تحديات عملية بناء الدولة المرتبطة بالنخبة الليبية بعد 2011:

تمثل التحديات والمشاكل ذات الطابع الاستراتيجي والتي ترتبط بشكل مستقبلي بما سوف تؤول إليه العملية السياسية من مخرجات، قادرة على حسم وتجاوز ليس الإشكاليات الآنية التي تجلت أمام النخب السياسية الليبية فحسب، وإنما الأهم من ذلك هو تهيئة البيئة السياسية والثقافية الليبية لقيام وبناء نظام سياسي قادر على بناء دولة حديثة تضطلع بدور فاعل داخليا وخارجيا، عوضا عن الدور السلبي الذي تقوم به النخب السياسية المنتخبة أو المتخيلة حاليا منذ ما يربوا عن 8 سنوات عن انهيار الدولة في ليبيا، فقد كان الإخفاق الطوعي المتعمد في الاضطلاع بالمسؤولية التاريخية عامل ارتداد سياسي عن الهوية الجامعة والوطنية الواحدة لصالح هويات وانتمايات فرعية متعددة باتت أكثر قوة وقدرة على التعبير عن نفسها، أثرت بشكل سلبي على طبيعة الأداء السياسي في مرحلة ما بعد إسقاط النظام السياسي.

و بناء على ما سبق فيمكن الحديث عن نوعين من التحديات الشاملة ذات الطابع الاستراتيجي التي واجهت النخبة الليبية، ويتوقف عليها ليس طبيعة التقويم السياسي الشامل لأداء تلك النخبة المنتخبة فحسب، وإنما أيضا قدرتها على التمهيد السياسي لبناء دولة حديثة بأقل قدر من الاستنزاف الاستراتيجي للمجتمع:

1-4- بناء الدولة الوطنية الحديثة: من المتعارف عليه أن عمليات التحديث التي شهدتها ليبيا طوال العقود السبعة الماضية منذ الاستقلال في بداية خمسينيات القرن الماضي، لم تفض واقعا لبلورة أمة ليبية متماسكة لها هويتها التي تعلق على كل الانتماءات والهويات الفرعية، وتؤمن استمراريته عبر مؤسسات وبنية تنظيمية راسخة تعمل على ترسيخ القيم الحاكمة لها، وتخضع ما عداها من هويات لتلك الهوية الجامعة.

وفي نفس السياق يمكن تحديد مجموعة من المعايير الموضوعية التي تقدم مؤشرات دالة قياس مدى نجاح السلطة والنخبة الجديدة في رسم خارطة طريق نحو تلك الغاية المنشودة:

حيث تكمن أولى هذه المؤشرات في القدرة على توفير الأمن والاستقرار وإشعار المواطن بهما لكي يتمتع بثمار التغيير والحريات العامة التي كان يفتقد الكثير منها من قبل، ولن يتحقق هذا المسعى من دون إزالة مظاهر العسكرة كافة في الشارع الليبي، وجعل الدولة هي السلطة الوحيدة المنوطة بها الحق المشروع في استخدام التهديد بالعنف المنظم داخل المجتمع.

فيما تكمن ثاني تلك المؤشرات، بالقدرة على تأمين عملية سياسية قادرة على إحداث نقلة نوعية من عسكرة العقلية الليبية التي سادت ومازالت لصالح تسييس تلك العقلية والاحتكام للإرادة الشعبية للفصل بين القوى السياسية وما تقدمه من رؤى سياسية-عقائدية خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها.

أما ثالث تلك المؤشرات، فيكمن في القدرة على تلبية الحاجات الإنسانية- الاجتماعية الضرورية والملحة للمواطن الليبي، إذ اكتشف الليبيون بعد انتهاء شهور الصراع، حجم الكارثة التي حاقت بهم بسبب التدمير المتعمد للبنية الأساسية الليبية، والأهم من ذلك هجرة الأيدي العاملة الأجنبية للخارج نتيجة الظروف القاسية التي عاشوا في كنفها

خلال أتون الصراع، وهو الأمر الذي ساهم في تشريد و هجرة ما لا يقل عن 650 ألف ليبي داخليا¹²، و تنامي حركات الهجرة خارجيا سواء الشرعية منها أو غير الشرعية.

4-2- الحفاظ على وحدة الدولة و منع التفكك الجيوسياسي: لقد بدا من الصعب في الفترة التالية لسقوط النظام السابق الحديث عن حرب أهلية شاملة بالمعنى الحقيقي للمفهوم، قد تقود لفرض تقسيم البلاد واقعيًا، بسبب عدم القدرة على حسم التحديات الداخلية والاتفاق على صيغة للتعايش المشترك. ولذا يمكن القول أن حالة الدولة اليوم في ليبيا تتسم بحالة الهشاشة بعد نحو ثماني سنوات من سقوط النظام، غير أنه لا يمكن تجاوز إمكانية أو احتمالية تفكك الدول جيوسياسيا إن لم يتم معالجة الخطايا والإشكاليات التي ظهرت بعد 2011، فظاهريا يمكن القول أن الدولة في ليبيا تملك سمات الدولة من مؤسسات سيادية و خدمية و قدرة على صك و إصدار القوانين، ولكنها عمليا غير قادرة على الاضطلاع بمسؤوليات و عبئ فرض سلطويتها، أو ما تتمتع به من مقومات السيادة التامة على نطاقها الجيوسياسي، حيث تتنازعها تلك المهام جماعات و قوى سياسية تمارس أدوار الدولة في ضبط التفاعلات الاجتماعية، وإفراز القيم داخل المجتمع، بل في أحيان كثيرة تنازع الدولة اختصاصاتها السيادية، بل وبدأت التهديد بالانفصال عن الدولة و منع تمرير ما لديها من موارد طبيعية لبقية مناطق ليبيا.

لقد عانت ليبيا من الهشاشة و الرخاوة الهيكلية-البنوية سواء خلال حقبة النظام السابق أو فترة الحرب الأهلية التي قادت لإسقاط النظام ثم العنف السياسي و المجتمعي و الانقسام داخل المؤسسات السياسية، كان يتوقع فيمن تصدروا للمشهد السياسي أن تكون لهم رؤية للإصلاح الشامل، وفق خطوات متدرجة متوافق عليها، ولكن للأسف النخبة السياسية لم تملك تلك الرؤية التي ادعى الكثير خلال فترات الحرب أن لديهم مثل تلك الرؤية، رغم أن المجتمع كان كريما معهم لم يسع لتشويه كل من يصل للسلطة لمجرد هذا الوصول كما حدث في بلدان مجاورة، بل تمت عملية التشويه تاليا بسبب سوء الأداء السياسي والإداري.

لقد تنامت مؤشرات فشل النخبة الليبية بشقيها المنتخب أو الذي شارك في عملية إسقاط النظام السابق، من ناحية العجز غير المسبوق في تلبية مسألتين أساسيتين لنجاح عملية الانتقال من " الثورة " نحو الدولة تمثلت في شقين أساسيين :

أولا : من ناحية الإنجاز و هو العمل على تخليق مؤسسات الدولة الجديدة، بحيث تكون قادرة على الإشراف على عملية الانتقال السياسي بشكل يؤمن للمجتمع الحفاظ على مناعته الإستراتيجية، و يجنبه وقف نزيف التكلفة المادية و المعنوية الباهظة التي تكبدها طوال فترة الحرب الأهلية، لا لسبب سوى غياب الرؤية الحاكمة لعملية التغيير، أو القدرة الموضوعية على بناء و فرض تلك المؤسسات الجديدة على المجتمع، رغم حيز المشروعية السياسية التي تمتعت بها.

ثانيا: العجز أو الفشل من ناحية العمل على إصلاح ما تبقى من مؤسسات للدولة القديمة عبر فتح نافذة إصلاح عميقة لها من الداخل، كان يمكن لها أن تحدث تحولا في ممارسة العمليات السيادية للدولة، بعد فترة عمل دؤوب ومتعقل تجاه التحديات التي تواجهها عمليات الإصلاح المؤسسي- البيروقراطي.

خاتمة :

كإجابة على الإشكالية المطروحة في البداية فقد كان لغياب الثقة بين النخبة و المجتمع في ليبيا بعد 2011، والذي تجسد في عدم قدرة النخب التي تولت زمام المرحلة الانتقالية الأولى و الثانية على التوافق السياسي، والذي انعكس سلبا تمثل في عدم القدرة على التأسيس لمصالحة وطنية شاملة بمستوياتها الرأسية و الأفقية داخل المجتمع، و اتجاه أنصار و مؤيدي النظام السابق، الأثر المعوق والكابح لاستعادة المجتمع عافيته، فلقد توافرت للنخبة أو الطبقة السياسية الليبية بشقيها " الثوري " و المنتخب، فرص عديدة لم تتوافر لغيرها من البلدان التي شهدت تحولات سياسية، وهي أنها أطاحت بالنظام السابق بشكل تام، و قضت على مؤسساته و نوعية التفاعلات السياسية- الاجتماعية التي أوجدها طوال توليه السلطة، ولكنها للأسف لم تتمكن سواء من بناء مؤسسات بديلة أو إعادة تشكيل أنماط جديدة للتفاعلات السياسية- الاجتماعية، تكون قادرة على سد الفراغ الثقافي داخل المجتمع، والخطورة هنا أن الإخفاق تزامن مع هدم متعمد حتى

للبنية المؤسسية الفقيرة في أدائها الوظيفي التي تركها النظام السابق، طرحت إشكاليات مزمنة و معقدة صعب التعامل معها، دفع على إثرها المجتمع و الدولة الثمن الذي تجسد في انهيار الدولة و تفكك المجتمع الليبي و بروز مؤشرات نشوب الحرب الأهلية الشاملة في أي وقت، في حالة عدم التوافق و التسوية التي لا بديل عنها لبناء دولة ليبية جديدة.

الهوامش:

-
- ¹ المنصف وناس، ليبيا التي رأيت... ليبيا التي أرى: محنة بلد، الدار المتوسطة للنشر، تونس، ط1، 2018، ص. 137.
- ² Richard Bellamy, Modern Italian social theory, Polity press, Cambridge, 1987, PP 33-53.
- ³ المنصف وناس، مرجع سبق ذكره، ص. 138.
- ⁴ المنصف وناس، المرجع نفسه، ص. 139.
- ⁵ المرجع نفسه، 139.
- ⁶ يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة و تحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 1، 2013، ص 81.
- ⁷ حسين توفيق ابراهيم، أزمة النخبة السياسية و تعثر مسار الثورة، مجلة الديمقراطية، العدد 52، 2012، ص. 32.
- ⁸ محمد عبد الحفيظ الشيخ، النخبة السياسية الليبية و دورها في المصالحة الوطنية، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 82، شتاء 2018، ص. 21.
- ⁹ يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سبق ذكره، ص. 225.
- ¹⁰ محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص. 24.
- ^{11 11} مصطفى عمر التير، ربيع ليبيا: لا شيء اغير سوى الوجوه والأسماء فقط، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر و أحلام التغيير، أربع سنوات من " الربيع العربي " (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص. 64- 65 .
- ¹² يوسف شاكير، ليبيا: ثلاث سنوات انتقالية دامية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، بيروت 2013، ص. 116.